(تابع الفصل الثالث)

القوى العاملة :

يتناسب حجم القوى العاملة تناسبًا طرديًا مع أعداد السكان في العالم أو في القطر أو أي جزء منه.وإن أمكنتسمية مجموع السكان في العالم أو في القطر بالموارد البشرية الطبيعية (فإن القوى العاملة تمثل الموارد البشرية الاقتصادية). وقد يختلف عُمر البدء بالعمل من قطر لآخر ،إلاّ أنهفي الغالب يبدأ من 15 سنة إلى 65 سنة . ولكنها نلاحظ أن سنّ العمل في أغلب الدول النامية قد يبدأ من ثمانية سنوات(بالنسبة للأسرة الفقيرة التي لا تستطيع الاستغناء عن أطفالها للذهاب إلى المدارس،حتى و إن توافرت لها بالمجان) ، بل قد تفضل كثير من الأسر الفقيرة أن يعمل أبناءها في مساعدة والدهم في عملهم أو العمل مع أي شخص آخر في مجال يتناسب مع سنةللحصول على راتب يزيد دخل الأسرة .

ومن الجانب الآخر فإن عدد المقاعد المتوفرة في مدارس الدول النامية يقلّ كثيرًا عن أعداد الأطفال الذين يبلغون سنّ الدراسة ، مما يجعل أغلب الذين لا يجدون فرصة الدراسة في المرحلة الابتدائية مضطرين للعمل المبكر، بالتالي يفقدون فرصة التعليم نهائيًا (هذا ما يفسّر تفشّي الأمّية).

(يُقاس حجم العمل بعدد الساعات، إذ أن قيمة عمل الانسان تعتمد كثيرًا على الزمن المتاح له للعمل) .

و إن لكل نوع من أنواع العمالة (غير ماهرة، ماهرة و مدربة، ذات التعليم العالي و المتخصص) عدد محدود تتنافس عليه قطاعات الاقتصاد المختلفة ، بحيث تتحدد الأجور و يتم تخصيص كل نوع من العمالة بين استخداماته المختلفة على أساس العرض و الطلب .

و العمل المتجانس ذو عرض ثابت في الأجل القصير ،بحيث يمكن اعتبار (منحنى عرض العمل خط رأسي و غير مرن بالنسبة للأجور) شكل رقم (3,2) . و ذلك لأنه عندما يتوظف كل من يبحث عن عمل في وظيفة ما و يعمل الحدّ الأقصى من الساعات في اليوم (التوظف الكامل) فإنه لايمكن زيادة الكمية المعروضة من ساعات العمل إلاّ عن طريق الهجرة . وعندما تصل الهجرة حدّها الأقصى فإن عرض العمل يصبح أيضًا خط رأسي في الأجل القصير.(ولذا فإن الطلب على العمل هو الذي يحدد أجور العاملين في كل مرافق الاقتصاد المختلفة) و تصبح الزيادة في الأجور الناتجة عن زيادة الطلب على العمل (و ثبات عرضه) عبارة عن ريع للعمل ، يحصل عليه العاملون نتيجة زيادة الطلب دون أن يواكبها زيادة عرض العمل.

كما أنه في حالة عدم التوظف الكامل و البطالة فإن عرض العمل يتأثر بالأجر الحقيقي مع الأخذ في الاعتبار العوامل التالية :

1 أعداد السكان .

2 نسبة القوى العاملة إلى إجمالي أعداد السكان .

3 عدد ساعات العمل في الأسبوع أو الشهر أو العام.

4 نوعية و كمية الجهد الذي يبذله العاملون و مستوى مهاراتهم .

شكل (3,2) العرض و الطلب على العمل في الأجل القصير

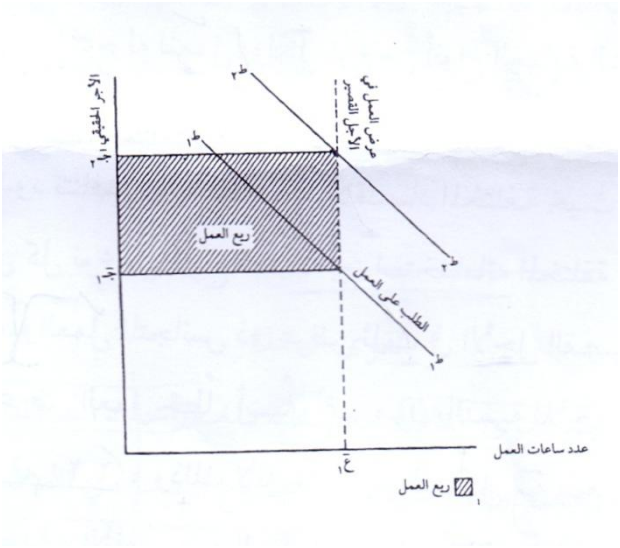

وبعد أخذ هذه العوامل في الاعتبار ،فإن عرض العمل يتناسب طرديًا مع الأجر الحقيقي. إلاّ أنه عندما يصل الأجر الحقيقي حدًا يُحسّ عنده العامل بأنه مُكتفي بدخله ، فإنه قد يقلل ساعات العمل و يزيد ساعات الفراغ.

ويتمثل ذلك عن النقطة(م) حيث يكون الأجرالحقيقي هو(ج) وعدد ساعات العمل(ع) في الشكل(3,3).

فالمزيد من الدخل الحقيقي بعد تلك النقطة قد يكون حافز لتقليل ساعات العمل و زيادة ساعات الراحة.

فعند أجر متدني يكون الحافز لمزيد من العمل أقوى من الحافز لمزيد من الراحة (مما يجعل العامل يستبدل ساعات الراحة بالمزيد من ساعات العمل)، إلى أن يصل إلى النقطة(م) على منحنى العرض (ع ع)، و يسمى هذا السلوك (بأثر الإحلال) .

و إذا ارتفع الأجر عن(ج) فقد يجد العامل حافز لاستبدال المزيد من ساعات العمل بساعات الراحة، و يسمى (بأثر الدخل) . لذا فإن منحنى عرض العمل بعد النقطة(م) ينحني إلى الخلف و يسمى (بمنحنى العرض المُنكفئ إلى الخلف) .

شكل(3,3)منحنى عرض العمل في الأجل الطويل

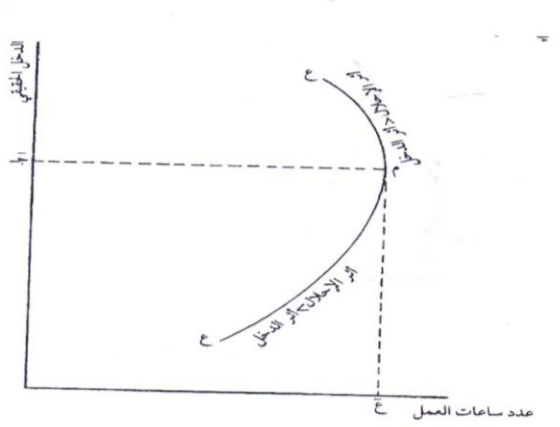

و تختلف نسبة العمالة الموظفة في مختلف القطاعات الاقتصادية باختلاف اقتصاديات الدولة و طبيعة مواردها و درجة نموها . ففي عام 1980م كانت نسبة القوى العاملة لإجمالي السكان (في الدول الصناعية) حوالي 64% ، بينما كانت 56% (في الدول النامية قليلة الدخل) ، و 54%(في الدول متوسطة الدخل).

أما في عام 1990م ارتفعت النسب إلى 67% ، 62% (على التوالي)، هذا يدل على أنه كل ما تقدمت الدولة اقتصاديًا زادت فيها نسبة القوى العاملة إلى إجمالي السكان (ذلك لأن النمو الاقتصادي يزيد من فرص العمل) .

و بالنسبة لتوزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، فإن نسبة العاملين في القطاع الصناعي في الدول الصناعية أكبر من نسبتهم في القطاع الزراعي ، بينما في الدول النامية فإن القطاع الزراعي يستحوذ على نصيب الأسد من القوى العاملة . ففي عام 1980م كانت نسبة العاملين في القطاع الصناعي (في الدول الصناعية)35% ثم انخفضت إلى 31% عام 1990م ، و يُعزى هذا الانخفاض إلى تزايد دور قطاع الخدمات في اقتصاديات هذه الدول .

و بالنسبة للقطاع الزراعي (في الدول الصناعية)انخفضت النسبة من 7% إلى 5% في عام 1990م. فكلما تقدمت الدولة انخفض حجم العمل المطلوب لأن مستوى التقنية المستخدمة في القطاع الزراعي سيرتفع.

أما بالنسبة للقطاع الزراعي في(الدول النامية) انخفضت النسبة من 73% إلى 69% في عام 1990م،

و ذلك لأن نسبة العاملين في قطاع الصناعة قد ارتفع قليلاً في هذه الدول (في ذلك العام).

كما تدل النسبة العالية للعمالة في قطاع الزراعة (في الدول النامية) على أن أغلب موارد هذه الدول موظفة في إنتاج الطعام، و بالرغم من ذلك فهي لا تنتج ما يكفيها من الغذاء بل تستورد جزء كبير منه من الدول الأخرى ، و تتحصل على الجزء الآخر في شكل معونات من حين لآخر .

و لقد وضعت كثير من النظريات (لتفسير ظاهرة تراكم الموارد البشرية في الدول النامية في القطاع الزراعي) ، و أهمها النظرية التي ترى أن الانتاجية الحدية للعامل الزراعي في هذه الدول سالبة ، و لم تم تخفيض أعداد كبيرة منهم فإن الإنتاج الزراعي سيزداد (و ذلك لأن ازدياد العمل مع ثبات رأس المال و الأرض و المستوى التقني يؤدي إلى تناقص الغلة) . و لقد كان المأمول تنمية القطاع الزراعي و زيادة إنتاجية العمل فيه في هذه الدول ، مما يوفر كثيرًا من الموارد بما فيها العمل لتستخدم في تنمية القطاعات الأخرى و خاصة قطاع الصناعة .

إلاّ أن ذلك لم يتم أو سار ببطء في كثير من هذه الدول ، مما جعل أعداد السكان تتزايد و تتراكم في هذا القطاع أو تهاجر من الريف إلى المدينة لتعمل غالبًا في مجال الخدمات و قليلاً منها في الصناعة .

و لاستيعاب أعداد السكان المتراكمة في القطاع الزراعي لابد من زيادة فرص العمل في القطاعات الأخرى و خاصةً القطاع الصناعي، بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية.

تنمية الموارد البشرية :

الهدف الأساسي من تنمية الموارد البشرية هو : رفع كفاءتها و زيادة إنتاجيتها بحيث تستطيع الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من منفعة (إنتاجًا و استهلاكًا) من الموارد غير البشرية المتاحة .

و بما أن الانسان هو الغاية و الوسيلة من طوير الموارد غير البشرية ،فإن تنميته تؤدي إلى المزيد من المنفعة التي يمكن الحصول عليها من موارده غير البشرية . و يمكن القول بأن الفرق الأساسي بين الدول المتقدمة اقتصاديًا و الدول النامية هو ارتفاع إنتاجية الموارد البشرية في الدول المتقدمة (مثال: اليابان غزت العالم بمختلف المنتجات اعتمادًا على مواردها البشرية بحد كبير ، رغم أنها من أقل الدول حظوةً بالموارد الطبيعية) .

و من أهم وسائل تنمية الموارد البشرية : الغذاء الكافي و المتوازن ، التعليم ، التدريب و الإرشاد و الخبرة ، الرعاية الصحية و الاجتماعية أيضًا .

و فيما يلي سنعرض هذه الوسائل كلً على حده :

1-الغذاء:

الغذاء مطلوب في حد ذاته لبقاء الإنسان على قيد الحياة وأيضا يمنحه الطاقة التي تساعده على الإنتاج . وليست العبرة بكمة الطعام فقط ولكن بنوعيته أيضا. فالفرد الذي يحصل على كميات كافية من السعرات الحرارية بحيث تكون وجبته متوازنة يصبح اكثر إنتاجية من الفرد الذي لا يستطيع الحصول على مثل هذه الوجبة .لذا فإن الغذاء المتوازن من اهم عوامل زيادة إنتاجية الفرد .

تقارير برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة ان 900 مليون من سكان العالم في عام 2010 لا يستطيعون الحصول على احتياجاتهم من الطعام , وان اكثر من نصف سكان العالم لا يستطيعون الحصول على الغذاء المتوازن مما يجعلهم يعانون بما سمى سوء التغذية وما يصاحبها من امراض . علما بأن الفرد في الدول النامية قليل الدخل يحصل على قدر اقل من السعرات الحرارية بالنسبة لاحتياجه اليومي بينما يحصل الفرد في الدول المتقدمة اقتصاديا على اكثر مما يحتاج اليه منها .

اغلب السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد في الدول النامية من اصل نباتي . وهي تفتقر لعدد من المواد المطلوبة في الوجبة المتوازنة , بينما اغلب السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد في الدول المتقدمة اقتصاديا من اصل حيواني , وهي غنية بالمواد المطلوبة في الوجبة المتوازنة.

*(بالإضافة إلى أنّ أعداد السكان الذين لا يحصلون على حاجتهم من الغذاء في تزايد مستمر).

أزمة الغذاء:

من أهم مشكلات أزمة الغذاء :

- ازدياد عدد السكان التي لا تواكبها زيادة في انتاج السلع والخدمات والموارد الاقتصادية .
- بروز بعض الازمات واهمها في الوقت الراهن أزمتا الطاقة والغذاء(زيادة معدلات استهلاك الفرد للطاقة والغذاء مما سبب أزمة الغذاء والطاقة).

هناك أسباب مشتركة ما بين أزمة الغذاء وأزمة الطاقة سبق ذكرها في الفصل الثاني .

اسباب إضافية تخص أزمة الغذاء فقط وهي :

- تباين توزيع الموارد الزراعية في العالم
- النظام الاقتصادي العالمي الذي يزيد مشكلة تباين توزيع الموارد تفاقما..
- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول التي تتعرض حاليا لازمة الغذاء .
- اهمال القطاع الزراعي بحيث لا تتم الاستفادة من الموارد الحالية فيه بالدرجة المطلوبة .
- اتباع سياسيات اقتصادية تقلل من الحافز لمزيد من الإنتاج الزراعي .

ترتبط ازمة الغذاء بتنمية الموارد البشرية لان الطعام اهم ضروريات الحياة ومن اهم عوامل زيادة إنتاجية الموارد البشرية , كذلك لان انتاج الطعام واستهلاكه يرتبط ارتباطا وثيقا بالعلاقة والتفاعل بين الموارد الطبيعية والموارد البشرية اكثر من غيرة من السلع .وقد بدأ الحديث عن ازمة الغذاء الحالية في أوائل السبعينات من القرن العشرين عندما بدأت بعض المجاعات تظهر بصورة متفرقة في انحاء العالم وخاصة دول الساحل الافريقي .ولقد تسبب في هذه المجاعة شح الامطار لعدة سنوات في المناطق التي تأثرت بها وازدياد التصحر , وذلك نتيجة لسوء استخدام المراعي والأراضي الزراعية والغابات التي احتطبت بكميات هائلة لتستخدم كوقود مما اثر سلبا على الغطاء النباتي في سطح الأرض وبالتالي شحت الامطار في تلك الدول كما تعرت التربة . فضلا عن الحروب الاهلية التي ابتليت بها القارة الافريقية منذ انعتاقها من رقبة الاستعمار وحتى يومنا هذا .

ولقد برزت هذه المشكلة مرة أخرى الان بسبب :

- الجفاف الذي أدى الى نقص انتاج الطعام في بعض الأقطار .
- سرعة تزايد اعداد سكان العالم .
- تزايد معدلات استهلاك الفرد من الطعام وغيره من السلع والخدمات كما ونوعا.

ما سبب اختلاف ازمة الغذاء الحالية عن الازمات السابقة؟

بسبب تباين توزيع الإنتاج العالمي وليست بسبب العجز المطلق في الإنتاج الفعلي من المواد الغذائية .

ولا تقتصر مشكلة التوزيع في عدم إمكانية الذين لا يكفيهم ما ينتجون من الطعام . ولكن أيضا نتيجة لسوء المواصلات وعدم كفاءة ترحيل المواد الغذائية من مناطق الوفرة لمناطق الشح عبر الأقطار واحيانا حتى في داخل القطر نفسه .كما ان سوء إدارة واستخدام الموارد بصفة عامة والموارد الزراعية بصفة خاصة وتباين توزيعها تقلل الحافز لمزيد من الإنتاج الزراعي وخاصة الدول النامية

طبيعة ازمة الغذاء الحالية تكمن في تباين توزيع انتاج الطعام اكثر مما تكمن في كمياته , فإن هنالك اربع خيارات لحل هذه الازمة الا وهي :

- زيادة الإنتاج في المناطق التي تتعرض لشح المواد الغذائية .
- ترحيل المنتجات الزراعية من المناطق التي تنتج فيها بكميات تفيض عن الحاجة الى المناطق التي تتعرض لشح المواد الغذائية .
- ترحيل من يتعرضون لشح المواد الغذائية الى الأماكن التي تتوافر فيها .
- تحسين التوازن بين عرض الأرض والطلب عليها .

لكل واحدمن هذه الاختبارات مشكلاته الخاصة به .فأغلب هذه المناطق التي تصاب بالمجاعات قد تعرضت لسوء الاستخدام او للاستخدام المكثف والكامل لمواردها . لذا فإن تزايد اعداد سكانها يجعل الإنتاج فيها يعجز عن تلبية الكميات المتزايدة من الموارد الغذائية التي يحتاجونها . وكلما ازدادت اعداد السكان وظل عرض الموارد الزراعية ثابتا تتناقص الغلة (الإنتاج) . كما قد تعترض هذا الحل طريقة الإنتاج المستخدمة وهل هي كثيفة العمل ام كثيفة رأس المال فضلا عن نمط الملكية السائد في المجتمع لموارد الإنتاج , وهل هي ملكية خاصة ام مشاعة ام مملوكة من الدولة ؟

اما الاختيار الثاني وهو ترحيل المنتجات الغذائية , قد تواجهه مشكلة ارتفاع تكاليف الترحيل او عدم كفاية سبل المواصلات . اضف الى ذلك محدودية القوة الشرائية للمستهلك والموانع التي تحيط بالتجارة الداخلية .

اما الاختيار الثالث وهو ترحيل المتضررين من شح المواد الغذائية الى مناطق الإنتاج الوفير , ومن الصعوبات التي تواجههم في الترحيل قوانين الهجرة والقيود المفروضة عليها في كل دول العالم , تكاليف الهجرة نفسها , عدم رغبة كثير من الناس في ترك اوطانهم او الهجرة الى بلاد أخرى .

لذلك فإن الاختيار الرابع وهو تحسين التوازن بين العرض والطلب عليها وقد يمثل الحل العملي بالمقارنة مع الاختيارات السابقة ويمكن ان يتم بانتهاج اربع طرق وهي :

- **زيادة عرض الأرض.**

كيف تكون زيادة عرض الأرض ؟باستخدام الأراضيالأقل خصوبة وكثيرة المرتفعات وصعبة التضاريس .

عند زيادة الأسعار تزيد الإيرادات مما يمكن المنتجين من تحمل الزيادة في التكاليف المتعلقة ياتخدام الأراضيالأقل جودة وملاءمة للإنتاج الزراعي . لذا فإن إمكانية زيادة العرض الاقتصادي للأراضي الزراعية تعتمد على ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية بالمقارنة مع ازدياد تكاليف زيادة الأراضي الزراعية .

- **الاستخدام المكثف للأرض المستخدمة أصلا .**

يقصد بكثيف استخدام الأرض زيادة إنتاجية الوحدة الواحدة (التوسع الرأسي) ويتم ذلك بزيادة العمل ورأس المال وثبات مساحة الأرض الى ان يصل الإنتاج الى مرحلة تناقص الغلة . **اغلب دول العالم يمكنها ان تزيد انتاجها بتكثيف استخدام الأرض بدرجة كبيرة قبل ان تصل لمرحلة تناقص الغلة لماذا ؟** لارتفاع أسعار اغلب المنتجات الزراعة , وتوافر المستوى التقني الذي يزيد الإنتاج ويخفض التكاليف .

- **تقليل نسبة عدد السكان للأرض .**

أسباب تقليل اعداد سكان الأرض :

- ارتفاعا لطلب على الأرض
- ارتفاع أسعار الغذاء

الطرق التي تؤدي الى تقليل نسبة سكان الأرض :

- الهجرة
- تحديد النسل
- تنمية الموار البشرية وزيادة انتاجيتها .

بعد ثلاثين عام من على تبني فكرة تحديد النسل الا انها لم تؤدي الى نتائج مرجوة . استخدمت بعض الحكومات كثيرا من الحوافز لكن لم يستجب لها الا القلة وهي الطبقة الأكثر تعليما وافر دخلا والتي بإمكانها إعالة المزيد من الأطفال وتربيتهم وتعليمهم وتدريبهم بمستوى يجعل إنتاجيتهم اعلى من المتوسط العام في تلك الدول. اما الفقراء الذين لا يستطيعون وقد لا يرغبون في تعليم أبنائهم فلم يستجيبوا لتلك الدعوة والتي يفترض خطأ ان الانسان مستهلك فقط وليس منتج. نتيجة لذلك فإن تلك الدول قد فقدت كثيرا من مواردها البشرية ولم تتحسن فيها نسبة السكان علىالأرض بل زادت فيها اعداد السكان الأقلإنتاجية.

- التوقف عن استخدام المواد الغذائية لإنتاج الطاقة البديلة .

بما ان زيادة الإنتاج الزراعي ترفع مستوى الامن الغذائي , فإن الامر يستدعي بتدخل الحكومة وذلك بدعم تكاليف الإنتاج الزراعي وخالصة تلك المتعلقة باستخدام التقنية الزراعية حتى جد المزارع الحافز الكافي للاستمرار في الزراعة بدلا من

الهجرة الى المدينة . فإن الاستخدام المكثف للتقنية وزيادة إنتاجية الفرد في القطاع الزراعي ومنحه الحافز اللازم قد يؤدي الى درء مخاطر ازمة الغذاء وتدعيم الامن الغذائي وتقليل نسبة الفقر بطريق افضل من تحديد النسل . فال انسان ليس مستهلكا فقط بل هو مستهلك ومنتج في آن واحد. ويفترض ان يكون إنتاجه دائما اعلى من استهلاكه خاصة اذا ما توافرت له السبل اللازمة لذلك .فالاهتمام بزيادة إنتاجية الفرد كحل لازمة الغذاء وسيلة إيجابية وتتفق مع وجهة النظر الإسلامية , بينما تحديد النسل سلبية وغير مضمونة النتائج.

2- التعليم :

يعد التعليم وسيلة مهمة لزيادة إنتاجية الموارد البشرية حيث يعتبر استثمارا في رأس المال البشري , فكلما ازداد مستوى التعليم ازدادت إنتاجية الموارد البشرية .

وتنقسم تكاليف التعليم إلى :

1 - تكاليف خاصة :
وهي تشمل كل ما يتكبده الطالب أو اسرته من نفقات تختص بتعليمة + ما يفقده من دخل كان يمكن أن يحصل عليه لو لم يلتحق بمدرسة أو جامعة (تكلفة الفرصة البديلة)

2 - تكاليف اجتماعية :
تشمل كل ما تتكبده الدولة من نفقات على التعليم , ومجموع ما يتكبده الافراد والدولة .

وتنقسم منافع التعليم إلى :

1 - منافع خاصة :
وهي تقاس بالدخل الناتج عن المؤهلات التعليمية للفرد ابتداءً من بعد تخرجه إلى نهاية حياته العملية .

2 - منافع اجتماعية :
يعتبر من الصعب قياسها , لأن منافع التعليم لا تقتصر على من تلقى التعليم وحيث يعمل فقط , بل تتعداه إلى المجتمع كله نتيجة لتأثير الفرد المتعلم على من حوله ,

* ويعد التعليم استثمار اقتصادي وله مردوده بالنسبة للمجتمع ولذا فإن كل دول العالم بما فيها الدول الرأسمالية تدعم التعليم او تقوم بدف جميع تكاليفه وخاصة في المراحل الأولية وحتى المرحلة الثانوية *

(ولا تنحصر فوائد التعليم في زيادة إنتاجية الموارد البشرية فقط بل تتعداها إلى زيادة فاعلية الاستهلاك وترشيده , ويساهم ايضاً في زيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات مما يزيد الحافز للمزيد من الانتاج .)

- ولا يقتصر التعليم الذي يؤدي إلى رفع إنتاجية الموارد البشرية على التعليم الاكاديمي فحسب , وإنما يشمل كذلك , على التدريب والتعليم الفني والمهني , والتعليم الذي يزيل الأمة الوظيفية ويزيد مهارة الأيدي العاملة .
- وكغيرة من انواع التعليم يجب أن لا يترك التدريب للقطاع الخاص كلياً , **وإنما يحتم على الحكومات إنشاء معاهد للتدريب وإعطاء الحوافز اللازمة للملتحقين بها ؟**

لأن القطاع الخاص قد لا ينتجه بالقدر الذي يفي باحتياجات المجتمع من هذا النوع من الاستثمار البشري

وقد لا نجد لدى المنشآت الخاصة الحافز لتدريب عمالها وزيادة تأهليهم خوفاً من تسربهم منها لمنشآت منافسة بعد اكتمال تدريبهم .

*وتعاني الدول النامية من العجز في فرص التعليم مما يكرس مشكلة الأمية التي بدأت بالتحسن , ولكنها مازالت بعيدة عما هو مطلوب المتقدمة صناعياً , ففي هذه الدول نجد ان الأمية قد انخفضت إلى 5% فقط عام 1993 , بينما تصل في الدول النامية قليلة الدخل الى 24% ,

وتكم أهمية محو الأمية بأنها تؤدي إلى ترشيد الاستهلاك وتزيد إنتاجية العمل وخاصة في مجال الزراعة حيث توظف أغلب وأهم الموارد الاقتصادية في الدول النامية على وجه الخصوص .

-_____

3 - الرعاية الصحية :

تعد الرعاية الصحية جزء لا يتجزأ من الاستثمار في رأس المال البشري **لماذا ؟**

وذلك لأن الشخص العليل قليل الإنتاجية وكثير التغيب عن العمل , وقد يعدي غيره من أفراد المجتمع بما يحمله من مرض إذا كان مرضاً معديا , مما يقلل إنتاجية الاخرين كذلك .

-_____

*ويتميز القطاع الصحي عن غيره من قطاعات الاقتصاد التي تنتج السلع والخدمات العامة , بـ :

1- عدم التأكد فيما يتعلق بحدوث المرض وفاعلية العلاج , وعدم مقدرة المريض (المستهلك) في اتخاذ القرار فيما يتعلق بنوع العلاج واعتماده كلياً على الطبيب (المنتج) , فضلاً عن المنافع التي يحصل عليها المجتمع من علاجه .

2-وجود عامل ثالث بخلاف المريض (المستهلك) والطبيب (المنتج) وهو الحكومة في حالة قيامها بمهمة إنتاج الرعاية الصحية كلياً او جزئياً وشركات التأمين في حالة ترك الرعاية الصحية أو جزء منها للقطاع الخاص .

ويعتمد الطلب على الخدمات الصحية على :

1 - أعداد السكان والدخل وتكاليف العلاج التي تعتمد بدورها على مقدار الانفاق الحكومي على الخدمات الطبية .

2 - ويعتمد الطلب عليها ايضاً على عوامل اجتماعية وديموغرافية عديدة .

(ويعتبر الطلب على العلاج والرعاية الصحية عديم المرونة , وذلك لأن ارتفاع سعر العلاج لا يجعل المستهلك (المريض) يقلل كمية العلاج , كما أن انخفاض سعره لا يحفزه ليطلب المزيد من العلاج) .

أما عرض الخدمات الصحية فيعتمد على :

1 - عدد الأطباء , والذين يتصف عرضهم بـ(عديم المرونة) في الأجل القصير , لطول الفترة الدراسية التي يحتاجها من يرغب الدخول في هذه المهنة ,لذا ارتفاع الطلب على خدمات الأطباء يرفع اسعارها بدرجة واضحة .

2 - عدد وحجم المستشفيات والمرافق الصحية الأخرى والتي يعتمد عرضها على حجم الاستثمارات فيها .

3 - توافر الموارد البشرية المساعدة كالممرضين وفنيي الأشعة والمختبرات وغيرهم لأنهم يؤثرون تأثيراً كبيراً على أعداد المرضى الذين يمكن أن يعاينهم الأطباء يومياً وعلى سلامة وصحة تشخيص المرضى مما يؤثر على نوعية العلاج .

و يعزو علماء الديمغرافيا الانجار السكاني في الدول النامية إلى عدة عوامل من أهمها تحسن مستوى الخدمات الطبية فيها نسبيًا خلال العقود الخمسة الماضية ، و أن هذا التحسن في الخدمات الطبية في هذه الدول هو المسئول عن ازدياد

أعداد السكان في العالم ، لأنه قلل أعداد الوفيات و زاد متوسط عمر الفرد في هذه الدول بينما أعداد المواليد في تزايد مستمر .

4 - الرعاية الاجتماعية :

نسبة لتباين توزيع الدخل وتفاوته في داخل كل دولة وبين دول العالم المختلفة لدرجة أن بعض السكان في العالم يعانون من الفقر المدقع مما يجعلهم فريسة للجوع والجهل والمرض , بينما يشكو آخرون من أمراض التخمة والسمنة وفرط الغنى , لذا اهتمت المجتمعات البشرية بما يسمى بالرعاية الاجتماعية والتي تستهدف معالجة مشكلة الفقر أو تخفيف وطأته على من يصيبهم ولتقريب الشقة بين الأغنياء والفقراء .

أنواع الفقر :

1 - (الفقر المطلق) : وهو العيش دون حد الكفاف * أي عدم الحصول على الحد الأدنى من الضروريات الأساسية للعيش وهي الغذاء والكساء والمأوى .
2 - (الفقر النسبي) : وهو العيش دون المستوى المعيشي السائد في المجتمع حتى و إن توافر الحد الأدنى من ضروريات الحياة .
3 - (الفقر الحضاري) : وهو أن ينحصر الفقر في فرد أو أسرة أو جماعة معينة بسبب البيئة الاجتماعية التي تنحدر منها والتي قد تنعدم فيها الحوافز الذاتية للخروج من دائرة الفقر ,
*و أكثر ما يشاهد هذا النوع من الفقر في المجتمعات التي تمارس الفرز العنصري وغيره من أنواع التفرقة بين الأفراد والجماعات *

وفي كل الأحوال فإن الفقر وخاصة الفقر المطلق هو ضياع وهدر للموارد البشرية لآن إنتاجية الفقير أقل من إنتاجية من يفوقه دخلاً , وذلك لأن الفقراء بوجه عام أقل تغذية وصحة وتعليم وتدريب , وبالإضافة إلى ذلك فقد يكون الفقر عاملاً من العوامل التي تؤدي إلى انتشار الجريمة والأمراض المعدية وتلوث وتدهور البيئة والمشكلات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي ,

وبذلك فالفقر ليس مشكلة فردية تهم المتضررين منها فقط بل إنها مشكلة اقتصادية واجتماعية تهم المجتمع كله

*ولذا فإن معالجة مشكلة الفقر تقلل من هدر الموارد البشرية وضياع جزء منها وحماية للمجتمع من كثير من المضار وصيانة للموارد الاقتصادية .

ولقد اهتمت كل دول العالم المعاصرة باختلاف نظمها الاقتصادية بمعالجة هذه المشكلةبهدف إعادة توزيع الدخل وتوزيع الفرص الاقتصادية بطريقة تتوخى العدالة، فوضعت لها الحلول والبرامج وقد تختلف البرامج من دوله لأخرى ولكنها في مجملها تشمل على :

- سياسات الحد الأدنى للأجور والحد الأدنى للدخل .
- دعم أسعار السلع الضرورية .
- دعم او مجانية : التعليم والرعاية الصحية .
- المساهمة في تكاليف رعاية الأطفال والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة .

كما أن وضع الفقر في أسرة أو حي أو أقليم أو قطر هو في النهاية يصيب الأفراد ويؤدي الى تقليل انتاجيتهم. ولذا فهو يشكل هدراً للموارد البشرية مما يستوجب القضاء عليه أو تخفيف حدته وذلك بوضع الخطط والبرامج الخاصة بالرعاية الاجتماعية بكل جوانبها المتعددة.

و قد يكون الفقر ظاهرة عامة و هو ما يصيب الدول ، فالدول النامية فقيرة لأن أغلب سكانها ينقصهم الحد الأدنى من ضروريات الحياة و دخل أغلبهم لا يكاد يفي بالحصول عليها ، مما يقلل فرص الإدخار و من ثم تقل الاستثمارات و يقل تراكم رأس المال مما يقلل الفرص لزيادة الدخل و تحسين البنية الأساسية للاقتصاد و المؤسسات اللازمة للنمو ، فضلاً عن عدم الاستقرار السياسي و تفشي الأمية و الأمراض .

وقد حاولت الدول الغنية مساعدة الدول الفقيرة وذلك بالمنح و القروض والاستثمارات المشتركة ولكن يبدو ان تلك المنح و القروض لم تكن كافية او لم توظف كما يجب أو كليهما. وضع الفقر في أسرة أو حي أو أقليم أو قطر فهو في النهاية يصيب أفراداً ويؤدي الى تقليل انتاجيتهم. ولذا فهو يشكل هدراً للموارد البشرية مما يستوجب القضاء عليه أو تخفيف حدته وذلك بوضع الخطط والبرامج الخاصة بالرعاية الاجتماعية بكل جوانبها المتعددة.

مميزات وسائل تنمية الموارد الاقتصادية الاخرى :

1 - كل وسائل تنمية وتطوير الموارد البشرية تعد من الناحية الاقتصادية سلع استهلاكية ورأسمالية في آن واحد وذلك لأن التغذية والتعليم و الصحة كلها مرغوبة في حد ذاتها , وحتى إن اعتقدنا ان الانسان مستهلك فقط وليس مورداً اقتصادياً فهي من ضروريات الحياة بالنسبة له.
2 - ازدياد عدد السكان يؤدي الى زيادة الطلب على هذه الخدمات مما يؤدي بالتالي الى زيادة الانفاق عليها من قبل الحكومة و الافراد و الفقر في بعض الدول قد يكون سبباً في عدم تمكنها من الانفاق على هذه الخدمات.
3 - قد لا تكون قلة الامكانات هي السبب الوحيد في عدم توفير هذه الخدمات بالقدر الكافي في الدول النامية فمن **الاسباب الاخرى** أ/ عدم تحديد الافضليات بشكل واضح و ترتيبها حسب اهميتها ب/ سوء تخصيص الموارد المتاحة بين استخداماتها المختلفة.
4 - تختلف وسائل تنمية الموارد البشرية من وسائل تنمية الموارد الاخرى في كونها سلعاً شبه عامة أو انها سلع مميزة أي انتاجها يتصف بالاحتكار الطبيعي مما يجعل تدخل في انتاجها امراً ضرورياً لأن القطاع الخاص يعجز عن انتاجها بالقدر الذي يفي باحتياجات المجتمع ولكي تتمكن الدولة من اداء ذلك بفعالية تامة وتوزع هذه الخدمات توزيعا عادلا لابد لها أن تحدد مايلي :
أ/ حجم الطلب والانفاق على الخدمات.
ب/ مستويات وانواع الانتاج المطلوب.
ج/ طريقة توزيع هذه الخدمات على السكان على المستويين المحلي والاقليمي.
في حالة السلع الخاصةمهمة تحديد كميات الانتاج وتوزيعه يترك لنظام الاسعار و السوق الحر.
في حالة السلع العامة ⟵ هذا النظام يفشل في تحديد ذلك لأن منافعها تنقسم إلى منافع خاصة ومنافع اجتماعية .
فلذا لابد من التدخل الحكومي لأنتاج مثل هذه الخدمات والتي يتحدد شرط توازنها أو انتاجها بكفاءة وبقدر مقبول اجتماعياً كما يلي :
التكاليف الحدية الخاصة + التكاليف الخارجية = المنفعة الحدية الخاصة + المنفعة الحدية الخارجية.
ويمكن اختصار هذا الشرط كما يلي :
التكاليف الحدية الاجتماعية = المنفعة الحدية الاجتماعية.
ولعدم فاعلية نظام الاسعار في حالة السلع العامة يمكن استخدام دراسات الجدوى الاقتصادية التي من اهمها طريقة تحليل التكاليف والعائدات أو طريقة فاعلية التكاليف لتحديد أفضل الاختيارات عائدا واقلها تكاليف.

الموارد البشرية واقتصاد المعرفة

مفهوم اقتصاد المعرفة:

يعني اقتصاد المعرفة الاقتصاد الذي يركز على انتاج وإدارة المعرفة في اطار قيود اقتصادية معينة. ويسمى ايضاً بالاقتصاد المبني على المعرفة وهي التسمية الاكثر انتشاراً من حيث الاستخدام لأنها تشير على استخدام تقنيات المعرفة لإنتاج منافع اقتصادية للفرد والمجتمع. اول من استخدم هذا المفهوم هو بيتر دركر.

الفرق الاساسي بين التسميتين (إقتصاد المعرفة و الاقتصاد المبني على المعرفة)

إقتصاد المعرفة: تعد المعرفة في حد ذاتها منتجاً نهائياً .

اما في مفهوم الاقتصاد المبنى على المعرفة : تعد المعرفة أداة من ادوات الإنتاج أي مدخل من مدخلات الانتاج.

ويتفق هذان المفهومان في ان كليهما متعدد التخصص أي شامل لكل التخصصات.

ويرى العديد من المهتمين أن الاقتصاد العالمي الراهن في طريقه للتحول الى اقتصاد المعرفة.

وفي هذا الاطار فرق بيتر دركر بين العمل اليدوي والعمل المعرفي, ففي العمل اليدوي يستخدم العامل يديه لأنتاج السلع والخدمات أما العامل بمعرفته فهو يستخدم رأسه (ذهنه) لإنتاج الافكار والمعرفة والمعلومات.

أهم العوامل والقوى الدافعة التي غيرت من القواعد والاسس الاقتصادية التقليدية, هي :

1 - العولمة: اصبحت الاسواق والسلع حالياً أكثر عولمة أي اصبحت تتحرك عبر العالم بقدر أكبر.

2 - تقنية المعلومات التي ترتبط بما يلي :

أ/ أصبح الإنتاج الكفؤ يعتمد على كثافة المعلومات واكثر العاملين في المصانع يستخدمون رؤوسهم أكثر من أياديهم ويستعينون بوسائط الاعلام الحديثة التي زادت من إنتاج وتوزيع المعرفة وقد أصبح الحصول على المعلومات المتوافرة سهلاً نتيجة لقواعد البيانات المتاحة في شبكة المعلومات الدولية.

ب/ شبكة الحاسب الآلي والاتصالات : التطورات التقنية مثل الانترنت صغرت حجم العالم إلى درجة أصبح معها يوصف بأنه قرية إلكترونية ونتيجة لذلك أصبح من الممكن إنتاج السلع و الخدمات وشرائها وبيعها وحتى توصيلها عبر الشبكات الالكترونية فيما أصبح يسمى **بالتجارة الالكترونية.**

أوجه الاختلاف بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد التقليدي :

1 - لا توجد ندرة اقتصادية في اقتصاد المعرفة وانما توجد وفرة اقتصادية والمعرفة يمكن اقتسامها مع الاخرين دون ان يقل نصيب أي منهم, بل هي تنمو بالتطبيق و المزيد من الاستخدام.

2 - يمكن ان ينحصر أثر الموقع في بعض الانشطة الاقتصادية باستخدام التقنية والنماذج الملائمة. فيمكن أن يزداد الموقع أهمية في مجالات اقتصادية أخرى وذلك بإنشاء مجمعات صناعات حول مراكز المعرفة كالجامعات ومراكز البحوث. غير ان تلك المجمعات كانت ولا تزال موجودة في الاقتصاد التقليدي ولكنها ازدادت اهمية.

3 - قلة الموانع وعدم امكانية فرض رسوم أو ضرائب (حيث لايمكن فرض رسوم جمركية أو ضرائب على انسياب المعلومات بين الدول، فالمعرفة تتسرب إلى حيث الطلب عليها أكبر).

4 - قد تتحصل المنتجات أو الخدمات المعتمدة على المعرفة على أسعار اعلى من مثيلاتها , فكلما ازداد أثر المعرفة على المنتجات ازدادت اسعارها أي ارتفعت قيمتها.

5 - تعتمد الاسعار و القيم في اقتصاد المعرفة على المحتوى بقدر كبير(فالمعلومات والمعرفة قد تختلفمدلولاتها باختلاف الأشخاص أو باختلاف المواقع لذات الشخص).

6 - للمعرفة قيمة أكبر في إطار الانظمة و المنظومات أو العمليات الانتاجية مقارنة بقيمتها منفردة ومعزولة.

7 - رأس المال البشري والكفاءة مكونات رئيسية للقيمة في الاقتصاد المبني على المعرفة.

8 - اهمية التواصل مع الآخرين في اقتصاد المعرفة لدورها في تدفق المعلومات والمعرفة.

9 - وهذه الخصائص المميزة لاقتصاد المعرفة عن الاقتصاد التقليدي تتطلب افكاراً واساليب تدريس جديدة منقبل المعلمين و الاداريين وواضعي السياسات وجميع العاملين بمعرفتهم.